وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر

Iraqi Foreign Policy and the Dynamics of the Regional and International Environments: A Study of Influence and Influence

م.م محمد معن محسن*
Mohammed Maan Mohsen

- **الملخص :**

سنحاول في هذا البحث ان نتعرف على السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية ، فالعراق ومنذ نشأته كان له دور بارز في تغيير التوازنات وتشكيلها وتلاشيها عبر التأريخ بسبب اختلاف المصالح والتطلعات للأنظمة الحاكمة للدول الجوار وللعراق نفسه ، وبعد عام 2003 أدى العراق دوراً اكثر فاعلية في التأثير في التوازنات الاقليمية والدولية بحكم التغير في مراكز القوة ومعادلة الصراع الاقليمية في الشرق الاوسط ، مما ادى الى بروز قوى اقليمية جديدة اكثر فاعلية وقوى اقليمية اخرى اصبحت تحت دائرة التهديد بسبب صعود دول مثلت تهديداً اعقاب تراجع العراق اقليمياً ونشوء الفراغ الامني في الشرق الاوسط .

- **الكلمات المفتاحية:** العراق _ البيئة الإقليمية _ البيئة الدولية

- **Abstract:**

We will try in this research to identify the Iraqi foreign policy and the dynamics of the regional and international environments, Iraq since its inception had a prominent role in changing balances and shaping and fading through history because of the different interests and aspirations of the ruling regimes of neighboring countries and Iraq itself, and after 2003 Iraq played a more effective role in influencing regional and international balances by virtue of the change in power centers and the regional conflict equation in the Middle East, which led to the emergence of new regional powers more effective Other regional powers have come under threat due to the rise of countries that have posed a threat following Iraq's regional retreat and the emergence of a security vacuum in the Middle East.

- **Keywords** :Iraq, Regional Environment, International Environment.

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين Muhammad.Maan@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة :

العراق على الدوام كان عنصراً أساسياً في معادلة التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم مقوماته الحضارية والتاريخية والروحية والمادية، والدور الذي لعبه عبر التاريخين العربي والإسلامي. لكن الغزو العراقي للكويت في عام 1990 مثّل ضربة قوية لدور العراق وحضوره على الساحتين العربية والإقليمية، بعد أن كان يقدم نفسه على مدى ثماني سنوات خلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية 1980–1988، عاملاً موازناً في الأمن الإقليمي.

ثم جاء التدخل الأمريكي للعراق في عام 2003 ليخرجه بشكل كامل من معادلة التوازن في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط؛ إذ أدى هذا التدخل إلى تحول جذري في معادلة التوازن على الساحة الداخلية العراقية، ما أثار جدلاً كبيراً تجاه الهوية السياسية والثقافية العراقية، وبرز في هذا السياق دور الأكراد كهوية أخرى في المنطقة رأت في كل هذه الظروف فرصة للاستقلال، ولا يمكن إنكار أن انهيار القوة المادية للعراق، خاصة العسكرية والاقتصادية، قد أخرجته تماماً من حسابات توازن القوى في المنطقة.

أهمية البحث : عملت اغلب الدول على توظيف الأحداث لصالحها، بداية من سقوط النظام العراقي السابق، وحالة الفوضى والاضطراب التي لحقت بالبلاد، وصولاً لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط الأمور وضعف معرفتها بتفاصيل وتعقيدات الخريطة السياسية العراقية، فساهمت هذه الأمور في التمدد على الساحة العراقية، ما اضطر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على التنسيق معها خاصة على المستوى الأمني والاعتراف بدورها ونفوذها في العراق.

وزاد من ابتعاد العراق وغيابه عن معادلة التوازن في المنطقة، أن العرب أنفسهم لم تكن لديهم استراتيجية واضحة في التعامل معه، بل كان التوجس تجاهه وتجاه التحولات فيه خاصة فيما يتعلق بتجربته السياسية ومآلاتها هو عنوان الموقف العربي بشكل عام، فضلاً عن أن بعض الدول العربية تعاملت مع العراق لسنوات طويلة بعد 2003 باعتباره بلدا محتلا، وبعضهم الآخر نظر إليه على أنه قضية أمريكية وشأن خاص بالولايات المتحدة الامريكية ، ما ترك فراغا سياسيا استفادت منه الدول الاخرى وقامت ببناء نقاط ارتكازها على أسس أمنية وعسكرية.

هدف البحث : فإن الاضطرابات الأمنية والصراعات الأهلية التي وصلت ذروتها في عامي 2006 و 2007، ومشروعات التقسيم التي طُرحت لتجزئة البلاد إلى ثلاث دويلات في الجنوب والوسط والشمال ومشروع تنظيم داعش الارهابي لإقامة دولة على أراضي العراق وسوريا، جعل العراق يتحول إلى ساحة للتفاعلات بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، ما استنزف القدرات العراقية بشكل كبير، وجعله منشغلا على الدوام بالداخل وغير قادر على استثمار قدراته وموارده في لعب الدور الإقليمي الذي كان يمارسه على الدوام.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اشكالية البحث : ان التطورات التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة (بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي) ، خاصة على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغييرات على الساحتين العربية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية–الإيرانية، تدفع إلى طرح عدة تساؤلات من قبيل: هل يمكن للعراق أن يعود إلى ممارسة دور مؤثر في معادلة التوازن على المستويات الخليجية والعربية والإقليمية خلال الفترة القادمة؟ وهل يمتلك مقومات هذا الدور والرغبة في ممارسته؟ وما هي المعوقات التي تقف أمام عودة العراق إلى الساحتين الإقليمية والدولية؟ وهذه التساؤلات كلها تمثل اشكالية البحث .

فرضية البحث : لذا ينطلق البحث من نظرية مفادها (ان التطورات التي شهدها العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغيرات على الساحتين العربية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية–الإيرانية، دفعت بالدول العربية والاقليمية الى اعادة فتح ابوابها تجاه التقارب مع العراق بعد انصهار الكوابح المعرقلة للعودة العراقية الى الساحة الاقليمية والعربية وفي ظل استغلال الفرص المتوفرة في الوقت الحاضر .

كانت احدى وسائل تحقيق التوازن عبر التأريخ المعاصر اتباع اسلوب استراتيجية التوظيف التي تعد إحدى أهم النقلات النوعية لعلم الاستراتيجية [1] . فعلى سبيل المثال قد وظفت القوى الكبرى القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان ومبدأ التعاون وحسن الجوار في تحقيق مصالحها الوطنية وبالتالي تحقيق التوازن أو المحافظة على الهرمية الحالية [2] ، ومواجهة الازمات الدولية كـ(الإرهاب ، وخطر الاصولية الإسلامية ، والدول مارقة ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، تفوق وبروز دول جديدة لها أثر فعال وتأثير مختلف في دول العالم والتخوف من دورها المستقبلي) . ولهذا فقد استخدمت الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول \ 2001 التوظيف لهذه المتغيرات الجديدة واستخدامها كعنصر جوهري ، لتحقيق أهدافها (اذ ان وجودها كان كافياً لتحقيق التوظيف) مثال ذلك تحديد الوحدات الدولية المهددة للامن العالمي (بإيران / كوريا الشمالية / ليبيا / العراق قبل 2003/ حزب الله في لبنان)[3] ، أما التوازن الاستراتيجي فهو مفهوم ظهر مع ظهور مفهوم التوازن الحديث ، والذي جاء مع شيوع وانتشار الاسلحة النووية عالمياً ، ويعرف على انه (ذلك التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة في الساحة الدولية وهذه الإمكانيات أو القدرات تشمل قدرات الدولة جميعاً المتفاعلة فيما

---

[1] للمزيد حول استراتيجية التوظيف ينظر : عمار جعفر مهدي ، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الامريكي المعاصر (حلف الناتو انموذجا) ، ط1 ، (بغداد : دار الغفران للطباعة والنشر) ، 2015 ، ص14 – ص17 .

[2] جاسم محمد زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص185 .

[3] ينظر : عمار جعفر مهدي ، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الامريكي المعاصر (حلف الناتو انموذجا) ، مصدر سبق ذكره ، ص17 . وينظر ايضا : ستار جبر الجابري ، حلف الناتو و مهمات ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001 ، أوراق دوليه ، العدد 100 ، السنة الرابعة ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2002

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بينها لتشكل قوة الدولة و في المقدمة منها القدرات العسكرية) [1] ، ويتميز التوازن الاستراتيجي بمميزات : [2]

1. عند تكافؤ مجموعة من المتغيرات واستمرار هذا التكافؤ يظهر التوازن الاستراتيجي المستقر ، أما اذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو ايجاباً يظهر التوازن الاستراتيجي غير المستقر .
2. يتحقق هذا التوازن في الدولة المنفردة بصورة كاملة والمعتمدة على امكانياتها الذاتية وقدراتها القومية .
3. ان هذا التوازن له ثلاثة ابعاد و هي البعد البنائي و يتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة ما أو مجموعة من الدول أما البعد الثاني وهو سلوكي وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دوليا أو اقليميا والبعد الثالث هو بعد يقيم من خلاله حالة القبول او الرفض للقوى الفاعلة .

أما التوازن الدولي فهو توازن الكتل ، ووجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة ، التي تتجمع من حولها مجموعة من الدول الاضعف للاحتماء بها أو التحالف معها ، و من ثم تكوين كتلة دولية واحدة ، و لإن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين . [3]

أما التوازن الاقليمي أو التوازن الاستراتيجي على المستوى الاقليمي فأنه (حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة و القوة بين الدول أو القوى الاقليمية أو انه دالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للارادات ذي ابعاد استراتيجية يؤكد في جوهرة البحث عن الامن والمصالح الحيوية للدولة داخل الاقليم وهذا ما يمكن ان نطلق عليه الحركة الاستراتيجية للدول في الاقليم الذي قد يذهب بصيغ تحالفات أو تكتلات مضافاً اليها تأثير العامل الدولي بوصفه متغيراً اساسياً فاعلاً في اي معادلة للتوازن الاستراتيجي الاقليمي ، و التي تستمد الجزء الكبير من خصائصها البنيوية أو الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الاقليم) . [4] ومن هنا سيتم تقسيم البحث وفق الاتي :

---

[1] نقلا عن : عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، ط1 ، (بغداد : بيت الحكمة) ، 1990 ، ص134 . وينظر ايضا : علي الدين هلال ، البحث عن توازن استراتيجي جديد ، مجلة الرسالة ، العدد 4 ، (دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية) ، 1997 ، ص5 .

[2] بنية الجزائري ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، ط1 ، (عمان : دار الجليل للنشر) ، 1984 ، ص55 .

[3] محمد علي العويني ، العلاقات الدولية المعاصرة (النظرية ، التطبيق، الاستخدامات الاعلامية) ، ط1 ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية) ، 1982 ، ص77 .

[4] نقلا عن : خليل ابراهيم السامرائي ، التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية دراسة استراتيجية ، مجلة دراسات دولة ، العدد 26 ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية) ، 2002 ، ص25 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اولا: العراق في التوازنات الاقليمية

كان للاحتلال الامريكي للعراق الاثر في احداث تغيير جيوسياسي اقليمي ، فبدأت الدول تجد في التغيير الحاصل الفرصة في احداث تغيير سياسي مشذب لصالحها وفي تحقيق اهدافاً ومصالحاً قومية . [1] فقد ظهرت توازنات اقليمية جديدة في الشرق الاوسط مع مطلع الالفية الثالثة ، وقد اصبح هناك تغير في شكل التهديد (الارهاب بدل التهديد القومي – تغير في شكل التوزيع العسكري الامريكي – تغير شكل العلاقات الاقليمية والدولية) [2] ، وتقوم هذه التوازنات على وجود ثلاثة قوى متصارعة في الشرق الاوسط وهي اسرائيل وايران وتركيا ولكل منهم مصالح وتطلعات خاصة في المنطقة . [3] ومن اهم مميزات هذا الصراع هو: [4]

1. افتقار المنطقة اقليميا الى اليه ضابطة لهذا الصراع ويقوم بادارته .
2. الافتقار لحالة توافق سياسي مشترك بين هذه القوى المتصارعة .
3. تراجع مفهوم الامن القومي العربي في ظل الخلاف على الموقف من القضايا التي يواجهها العرب .

والمتتبع لاحصاءات الانفاقات العسكرية ومقدار التزايد بها اقليمياً بعد عام 2003 يمكن ان يدرك مدى مخاطر الدخول الامريكي في العراق ، فقد احست اغلب الدول في الشرق الاوسط بازدياد التهديد الامني لها ، لهذا لجأت الى زيادة الانفاق على التسليح العسكري وبما يعد عنصر اخلال في التوازن الاقليم

وبالتالي فان رؤية العراق للتوازنات الاقليمية تقوم على اساس محاولة العراق ان يكون العنصر المحايد في هذه التفاعلات والتوازنات الاقليمية على الرغم من بعض الخصخصة المؤسساتية في السياسة العراقية واندماجها وتبعيتها الى تطلعات بعض القوى المتصارعة اقليمياً ، وعلى مستوى الهدف يرمي العراق الى ان يحقق مكانة مرموقة كسابق عهده في التوازنات الاقليمية وان يكون عنصراً فاعلاً في التأثير فيها وان يخرج من بوتقة التأثر وساحة تحديد هذه التوازنات وتغيرها . ولعل العوامل التي تساعد العراق على يلعب دور اقليمي هو اقامة علاقات اقليمية ايجابية مستفيداً من التغييرات في الانظمة السابقة التي كانت تضع حواجز مع العراق ، فضلا عن ان اغلب الدول تتوجه نحو الانتخابات والتداول السلمي

---

[1] دينا محمد جبر ، العراق وواقع النظام الاقليمي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص124 . وينظر ايضا : علي فارس حميد ، مازق العراق : تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية ، مجلة ابحاث استراتيجية ، عدد 10 ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2015 ، ص146

[2] ينظر : كوثر عباس الربيعي ، تداعيات احداث الحادي عشر من ايلول 2001 على دول مجلس التعاون الخليجي واعادة بناء التوازنات في المنطقة ، دراسات دولية ، عدد 54 ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص44 – ص45 .

[3] عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص74 .

[4] دينا محمد جبر ، المصدر السابق ، ص125 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للسلطة وبناء الديمقراطية ولعل امتلاك العراق الاسبقية في تحقيق تجربة الممارسة السلمية والذي يمثل فرصة لإبداء حراك اقليمي فاعل على اساس ان العراق يمتلك تجربة وتسعى هذه الدول المتحولة الى اقتناء مضامينها . ومن هنا سيتم الاخذ بالاتي :

1- التوازن الايراني – الاسرائيلي

بادئ ذي بدء ان ايران واسرائيل قد مرتا في تقلبات استراتيجية حكمت طبيعة علاقتهما ونظرة كل واحدة منهم للآخر ، فبعد ان عاشت الدولتان في مراحل من التقارب والتعاون والتفاهم منذ منتصف القرن العشرين جاءت حقبة ما بعد عام 1979 بتحول جديد في ميدان الادراك المتبادل ، فبدأ كل واحد ينظر للاخر على اساس العداء منطلقين ولا سيما ايران من البعد الايديولوجي والبعد التنافسي كأساس للمواجهة والتوازن مع اسرائيل ، ولهذا يدخل العراق هنا كدور بارز في تحديد هذا التوازن ، فوجود العراق كدولة منحازة ايديولوجيا الى ايران يرسم نوع من التقدم والتفوق ويكسر حدود التوازن مع اسرائيل ، وبالمقابل تحاول اسرائيل منع حدوث اي مقاربات ايديولوجية واستراتيجية بين الاخيرين وذلك من خلال اضعاف العراق وتدعيم التحالف الامريكي – الخليجي من جهة والتحالف الخليجي – الخليجي من جهة اخرى ، فالذي يحدد مصير ونوع التوازن الايراني – الاسرائيلي هو الموقف العراقي ، ومستوى النفوذ لكل من اسرائيل وايران فيه ، ولهذا نلاحظ السعي الايراني في الهيمنة وتوسيع نفوذه في العراق من جهة ومن جهة اخرى تحاول اسرائيل خلق كيان داخلي موازن للنفوذ الايراني في العراق وهو الكيان الكردي .

ومنذ اقامة اسرائيل والجهد الفكري الاستراتيجي الاسرائيلي في الشرق الاوسط تذهب غاياته الاقليمية نحو الوصول الى مرحلة (القوة الاقليمية المهيمنة) وعده هدف استراتيجي اسرائيلي لا يقبل النقاش ، وبعد ان كان العراق هو حجر العثرة في طريق تحقيق الهدف الاسمى لاسرائيل اصبح الآن وسيلة مهمه في جعل مخططاتها واهدافها كلها قيد المنال ولو بشكل جزئي فلا يزال هناك ايران التي برزت الى الساحة الاقليمية على حساب التراجع العراقي اعقاب حرب 2003 ، فالعراق اصبح ساحة للتصارع الاقليمي القومي والعرقي والديني ان صح القول وحتى الى صراعات الدول الكبرى ، اذ ان اسرائيل قد استغلت التحولات الاستراتيجية والتراجعات الدولية على مر التأريخ في تحقيق التفوق والتقدم الاسرائيلي اقليميا ودوليا وخلقت لنفسها تحالفات غير ثابته وانما مرحلية تمكن لها اجراء التعديلات المستمرة في سبيل الوصول الى هدف الهيمنة الاسرائيلية اقليميا ، وهو ما تقوم به الاخيرة في محاولة اجراء تحول في الصراع العربي وتوظيفه انعكاسيا بتحويل الصراع العربي الاسرائيلي الى صراع عربي ايراني ، وهو الذي يحقق المطامح الاسرائيلية ويضعف بدورة القطب الايراني اقليميا ، فعدم وجود قوة اقليمية توازي أو تفوق الطرف الاسرائيلي هدف استراتيجي اسرائيلي ، ولهذا تبذل الجهود كلها في خلق تحالفات مع القوى المعادية استراتيجيا لايران . وهو الواقع الفكري الذي كشفه (آفي ديختر) وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق في محاضرة القاها أمام (معهد أبحاث الأمن الإسرائيلي) في تاريخ 4/سبتمبر/2008 ، والتي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عرض فيها الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية لإدارة التفاعلات الإقليمية التي تحقق أهداف ومصالح الدولة العبرية ويفرضها كقوة إقليمية مهيمنة .[1]

لذا فأن اسرائيل تراهن على الشراكة الاسرائيلية – التركية في تحقيق قوة مضافة لاسرائيل في مواجهة التطلعات الايرانية في العراق ، فالنفوذ التركي في العراق يوازي النفوذ الاسرائيلي فيه ولهذا تعد تركيا هي المنفَذ الاستراتيجي الاسرائيلي تجاه العراق وتحقيق الغايات والمصالح ومن جانب اخر يوفر لتركيا مصالح استراتيجية خارجية عالمية ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال وجود اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية والقدرة على ضمان الدعم الامريكي في كبح جماح وتحييد النفوذ الارمني واليوناني ومن جانب آخر التصدي لبعض الحركات والمنظمات المدعومة من ايران وسوريا . [2]

هذا ومن الجدير بالذكر هنا ان التوجهات الاسرائيلية نحو العراق قد كانت مدعومة سابقا بالايدي التركية ، فأن اسرائيل وتركيا تعد من الدول ذات التوجهات المشتركة وذات حلف استراتيجي منذ عام 1998 [3] ، وهو الامر الذي له دور كبير في تمكين اسرائيل من التغلغل في العراق وزيادة امكانية تحقيق المشاريع الاسرائيلية ، فقد عقدت تركيا واسرائيل اتفاقا للتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في مختلف المجالات في تاريخ 12/تشرين الثاني/1993 ، والذي تحول بعد ذلك الى تحالف عسكري عام 1996 ، وهو الذي كان من التحالفات القوية التي شملت عمليات تدريب مشترك وتعاون عسكري قوي اذ تم تشكيل ما يعرف بـ(المنتدى الامني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل) . [4]

وليس تركيا فقط بل ايضاً من طريق علاقاتها مع دول مساندة للافكار الغربية كدولة قطر ، وهذا الافتراض يمكن دعمه عن طريق الدعم الاسرائيلي لدولة قطر ، وفق ما تم كشفه من مدير مكتب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية (سامي رفيل) اذ صرح (ان العلاقات الاسرائلية – القطرية تعود بالاخص الى عام 1995 كبدايات للتعاون في مجالات كثيرة كمجال الطاقة والسياسة والاقتصاد والزراعة والتجارة) واخيرا وفق المعلومات والتحليلات فقد خرجت العلاقات الاسرائلية الكبيرة بشكل شراكة غير معلنة منذ عام

---

[1] دراسة حول الرؤية الاسرائيلية للتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، مجلة مختارات ايرانية ، منشور على الشبكة العالمية للانترنت في تاريخ 2009/4/11 ، على الرابط التالي :
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=29789&lang

[2] هاكان يافور ، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، العدد 29 ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، 2000 ، ص15 – ص16 .

[3] ينظر : عبد الحميد عيد الموساوي ، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب اسيا ، ، ط1 ، (بغداد : دار الكتب العلمية) ، 2013 ، ص114 – ص115 .

[4] سطام حسين علوان ، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، دراسات دولية ، عدد 51 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص72 . وينظر ايضا في هذا الصدد : عبد الحميد عيد الموساوي ، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب اسيا ، المصدر السابق ، ص117 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2012 عندما اكد امير قطر في فبراير 2012 على ان اسرائيل دولة صديقة ولا يوجد تخوف من شعوبنا ازاء التمويل القطري – الاماراتي – السعودي للاحداث الجارية .[1]

ولهذا يمكن القول ان التخطيط والمشاريع الاسرائيلية اصبحت هي الاساس في تحقيق التوازن أو تعديله في الشرق الاوسط من جهة وتحقيق مصالحها فيه من جهة اخرى ، وبالمقابل ان هناك ادراك ايراني لهذه المخططات وتحاول جاهدةً افشالها عن طريق جذب الحيز الجيوستراتيجي نفسه (العراق) ، فيؤكد الخبير في الشؤون الاسرائيلية (جيمس بتراس) ان المصالح الاسرائيلية كانت تعتمد على مخططات تقتضي في ضرب العراق وذلك من خلال توظيف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية لحثها حول ضرب العراق ، فقد كانت التهديدات تتوجه نحو اسرائيل من دولتين لدودتين لاسرائيل وبعد عام 2003 اصبح الامر اكثر استقرارا وذلك بخروج عنصر من معادلة التهديد الاسرائيلي ولا بد من التوجه نحو التفكير لضرب العدو الجديد وهو ايران . وبالتالي وفق هذه الرؤية تحقق اسرائيل التوازن في الشرق الاوسط من خلال منع هيمنة وصعود قطب مهدد لامن اسرائيل . اذ اكد (جيمس بتراس) في كتابه (سطوة اسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية) ، ان (ليبرمان) العنصر المهم في اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية في 18–نيسان–2006 قد قال : ("لا اعتقد ان اي شخص يعد الامر بمثابة اجتياح بري كبير كما هو الحال في العراق ، للاطاحة بالحكومة ... هي محاولة لتوجيه ضربة الى بعض عناصر البرنامج النووي) . [2] وقد اكد هذا عناصر مهمه اخرى في اللوبي اليهودي وهم (فيث) و(بيرل) في وضع خطة سياسية وصفها (جيمس بتراس) بأنها سيئة السمعة لما لها من تخطيط اسرائيلي يهودي تجاه الشرق الاوسط ، اذ تم تقديم هذه الخطة في عام 1996 الى المتطرف في حزب الليكود اليهودي (بنيامين نتنياهو) وكانت عنوانها "عملية سحق نظيفة : استراتيجية جديدة لضمان امن العالم" وقد اكدت الخطة هذه على ضرورة القضاء على النظام العراقي السابق واسقاطه واستبداله بملك ينتمي الى السلالة الهاشمية ، واكدت من ثم الخطة الى ما بعد اسقاط النظام العراقي من الضروري التوجه نحو سوريا وايران لتحقيق استقرار المنطقة بعد تفجير الاوضاع فيها وهو ما يصب في امن اسرائيل وتوازن القوى في الشرق الاوسط وتحقيق منطقة الاطار المزدهر للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بصورة اكبر . [3]

من هنا يتبين لنا ان اسرائيل وبما تمتلكه من قدرات عسكرية معادلة أو تتفوق على القدرات العسكرية الايرانية وبما تمتلكه من تحالفات استراتيجية مع دول صاعدة اقليميا كتركيا ودول عظمى كامريكا يصبح امكانيتها بالنفوذ والتسلط والهيمنة على العراق يعادل القدرات الايرانية ولو بواجهة تركية أو

---

[1] نورهان الشيخ ، علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمية في اعقاب ثورات الربيع العربي ، مجلة حمورابي للدراسات ، عدد 3 ، (بغداد : مركز حمورابي) ، 2012، ص76 – ص80 .

[2] ينظر : جايمس بتراس ، مصدر سبق ذكره ، ص12 – ص13 .

[3] المصدر نفسه ، ص29 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

خليجية ، ولكن النفوذ الايراني الايديولوجي يعد من اهم واكبر القدرات الايرانية في داخل العراق ، وبهذا اصبح العراق اشبه (برقعة الشطرنج الكبرى) وفق رأي (زبيغنيو برجنسكي) بالنسبة الى ايران من جانب ، ومن جانب اخر تحاول اسرائيل وبتحالفاتها الاقليمية والدولية مع الدول العظمى منع هذا التمدد الايراني داخل العراق لانه يعد عنصر تهديد لاسرائيل و وجوده بحكم تزايد القرب من الاراضي الاسرائيلية وهو وفق العقيدة الاسرائيلية (الحدود الآمنه) يشكل تهديد للامن القومي الاسرائيلي ، ومن ثم نستنتج ان العراق كان له دور استراتيجي في التوازن الايراني – الاسرائيلي ، فعلى الرغم من التقلبات والتحولات المتتالية في طبيعة الادراك المتبادل لكل من البلدين بقى العراق حجر الاساس في تقييم وتحديد مستوى هذا التوازن ، وبعد عام 2003 قد تزايد الدور الذي يقوم به العراق في تحديد هيكلية وسايكولوجية هذا التوازن ، اذ ادرجت كل دولة من هذه الدول القدرات والوسائل المختلفة في سبيل جذب العراق نحو توجه سياسي وعسكري لاحد البلدين اقليميا والذي كان لعنصر الفراغ الاستراتيجي والامني في العراق الدور الفعال فيه .

2– التوازن الايراني – التركي

لقد كانت الجهود الايرانية – التركية في البحث عن التفاهمات والتوازنات الاقليمية منذ اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد تأسس حلف رباعي بين كل من ايران وتركيا واسرائيل واثيوبيا في عام 1958 سمي هذا الحلف بحلف (دول الاطار) ، ولكن هذا التعاون لم يصل الى مستوى التحالف الرسمي . وكذلك دخلت ايران مع تركيا واسرائيل في علاقات استخباراتية سرية من خلال تشكيل منظمة (السنان الثلاثة او الرمح الثلاثي) عام 1958 المعروفة باسم (ترايدنت) ايضا ويتضمن هذا الاتفاق الثلاثي تقديم وتبادل المعلومات السرية الاستخباراتية والاجتماعات الشبه سنوية على مستوى رئاسة جهاز المخابرات ، وكان يستهدف هذه التحالفات [1] بوجه خاص المعرفة والمعلومات حول التحركات والمخططات العربية تجاه اسرائيل.[2]

ومع انبثاق الثورة الايرانية عام 1979 ومجيء النظام السياسي الايراني الجديد بدأت تحولات استراتيجية جديدة تظهر في الافق ، فالتطلعات الايرانية – التركية لم تعد تجري في الاتجاه نفسه وبعد ان كانت تركيا اقرب الى النظام الايراني الشاهنشاهي قبل الثورة اصبحت اقرب الى العداء غير المباشر معه اعقاب الثورة ، اذ ان ايران بدأت تعتمد نظام ايديولجي – ديني يقوم على اسس الفقه الشيعي المُعتَمد مذهباً ودستورا للدولة وهو الذي يمثل نقطة اللاتلاقي بين الطرفين في توجهاتهم الخارجية والداخلية فتركيا نظام علماني غير ديني والاسلام التركي يعمل تحت راية العلمانية من دون الاقتراب من اسسها ، حتى ان الاحزاب الاسلامية التركية سميت انفسها بتسميات لا تتضمن كلمة الاسلام أو الاسلامية كـ(حزب

[1] للمزيد حول التحالفات والتكتلات الدولية ينظر : محمد عزيز شكري ، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ط1 ، (الكويت : عالم المعرفة للنشر والتوزيع) ، 1978 .

[2] ينظر : احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الايرانية 1979–2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص520 – ص522

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النظام الوطني ، ثم حزب الخلاص الوطني ، ثم حزب الرفاه ، وحزب السعادة ، وحزب الفضيلة وكلها برئاسة نجم الدين أربكان ، ثم حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان..) ، في حين كانت التوجهات الاسلامية والاحزاب الاسلامية الايرانية تقاوم الايديولوجية العلمانية والنظام العلماني الايراني منذ خمسينات القرن المنصرم ، هذا بالاضافة الى ان التغيير في النظام السياسي الايراني اجرى عملية تحول استراتيجي في المنطقة والعالم ، فبعد ان كانت تركيا وايران تقوم سياستهما الخارجية على اساس التوافق والتحالف مع القوى الغربية ولا سيما الامريكية منها وحلفاء استراتيجيين مهمين في حلف الشمال الاطلسي ، قد بدأت ايران تنظر الى ذلك برؤية جديدة واصبحت قوى الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية عنصر تهديد لها ، اذ وصفت ايران الولايات المتحدة الامريكية (الشيطان الاكبر) واسرائيل (غدة سرطانية يجب ازالتها) [1] ، في حين استمرت تركيا في تحالفها مع الولايات المتحدة وقوى الغرب ووصفت تركيا المنظور الايراني الجديد تهديد واضح للتطلعات والمصالح التركية في المنطقة ، فايران اضحت منافس جديد لها وهذا يعني تغير موازين القوى ، اذ ان تركيا قد خسرت حليف قوي غير عربي من جانب وبرزت ايران منافس قوي لها في المنطقة من جانب آخر ، واخيرا يعني هذا انه على تركيا ان تجد احلاف جديدة وتطلعات جديدة وعلاقات تمكنها من اعادة رسم خارطة التطلعات والمصالح من جديد . [2]

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 في تركيا بدات تحاول تركيا اداء دور نشط في الشرق الاوسط يُبرز اهميتها في المنطقة اقليميا من خلال ابراز الدور التركي في تحقيق العلاج للمشاكل الظاهرة ، مثال ذلك التدخل كوساطة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية بما يخص برنامجها النووي وهو الامر الذي يساعد على تحقيق توازن في الادوار بين تركيا وايران اقليميا اي اصبحت تركيا كعنصر تهدئة وموازنة اقليمياً في الشرق الاوسط هذا فضلا عن تدخلها في خصوص التفاوض مع ايران في مستقبل العراق وتقاسم المخاوف و التهديدات و المصالح مع ايران ، وخير مثال في هذا الجانب معارضة تركيا الحرب الامريكية على العراق عام 2003 في البداية لان المصالح التركية في العراق تقوم على ظهور خطين احمرين في هذا الجانب ، الاول هو منع تقسيم العراق وبروز دولة كردية لانه يضر بالامن القومي التركي و الايراني و السوري ، والثاني هو حماية الاقليات التركمانية في العراق التي تتراوح اعدادهم بين 500–800 الف نسمة اي ما يعادل 2% او 3% من سكان العراق .[3]

وقد كان للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الاثر الكبير في توازن القوة بين كل من ايران وتركيا ، اذ يعد السعي الكردي في شمال العراق في تأسيس دولة كردية أمر ذو تهديد مباشر للمصالح و الامن القومي الايراني و التركي ، اذ ان انشاء دولة كردية في شمال العراق سوف يدفع بالاقليات الكردية

[1] هيلاري كلنتون ، خيارات صعبة ، ط1 ، (بيروت : أ للنشر والتوزيع) ، 2016 ، ص405 .
[2] جريدة بلادي ، العدد 938 ، 12/كانون الثاني/2016 .
[3] جريدة القدس ، عدد 6670 ، 2010 ، ص9 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في غرب ايران و جنوب تركيا في الاندماج مع الجهود الكردية في شمال العراق وربما زيادة حالة التمرد واتساع في المطالبة بالأنفصال عن كل من تركيا وايران . [1] وتحاول تركيا جعل الاكراد بمعزل عن التفاعلات الدولية وازدياد الدور الاقليمي والدولي لهم ، فبعد احداث عمليات العنف من الجماعات المسلحة في سوريا تحركت مجموعات من اللاجئين من شمال سوريا باتجاه جنوب تركيا للالتحاق بالتكتلات الكردية في المناطق الامنة وفي هذه الاثناء قامت تركيا مباشرة بانشاء منطقة عازلة لمنع تدفق اللاجئين الى تركيا والمحافظين على محدودية الوجود الكردي في جنوب تركيا لمنع ازدياد الاعداد وخوفا مستقبلا من ازدياد التاثير الداخلي لهم ومنع المطالبة بدولة كردية بعد الاستقلال.[2]

من هذا يتبين لنا ان ايران و تركيا اصبحن يتشاركن المخاوف و الاهداف سويةً وهو ما اكده الرئيس الايراني الاسبق (احمدي نجاد) عندما تكلم حول العلاقات والتعاون التركي – الايراني في عام 2007 (ان العلاقات الايرانية التركية تتطور يوم على يوم وانه لا يوجد اي عامل خارجي يؤثر بهذه العلاقات والتعاون) [3] وهذا ما تأكد ايضا بين عامي 2009–2011 بعد ازدياد التقارب والعلاقات بين الدولتين ولا سيما نحو العراق . [4]

هذا ومن الجدير بالذكر ان هناك تعاون اقتصادي بين الطرف التركي – الايراني في العقد الاخير وان اقتصادهما يعتمد على الاعتماد المتبادل بينهم بشكل كبير ، وقد اصبحت العلاقات الاقتصادية لكلا الطرفين مهمه ليس فقط لهم وانما للدول الاخرى في الشرق الاوسط والدول الغربية من حيث التأثير في المصالح لهذه الدول ومنها العراق . [5]

وبسبب تراجع العراق من معادلة التوازنات الاقليمية بعد عام 2003 التي كان يحتل فيها العراق دور مؤثر وعنصر فاعل بالتوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط بسبب ما كان يملكه من امكانيات وقدرات تسمح له بلعب دور فاعل اقليمياً مهدد للدول الاقليمية وخاصة الايرانية والخليجية ، فقد بدات تصبح مصالح ايران اكثر تطلعا واكثر يسرا في مواجهة التطلعات الخليجية والغربية ، ولهذا بعد ان ادركت تركيا هذا الموضوع لجأت بصورة مباشرة لتقوية العلاقات و تحقيق تعاون تركي ايراني في الشرق

---

[1] عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص73 – ص74 . وينظر ايضا : خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، ط1 ، (دمشق : اتحاد الكتاب العرب) ، 1999 ، ص34 .

[2] جريدة النهار ، العدد 25488 ، 20/ايلول/2014 .

[3] الرئيس احمدي نجاد : العلاقات الايرانية التركية لن تتاثر باي عامل خارجي ، وكالة انباء الجمهورية الاسلامية ، عدد 2007/8/20 ، http://www.irna.com/indx.php?fdatad2

[4] See : AARON STEIN and PHILIPP C. BLEEK , Turkish–Iranian Relations: From “Friends with Benefits” to It’s Complicated , Insight Turkey magazine , turkey , Vol. 14 / No. 4 / 2012 , pp. 137–150 .

[5] Prof. Nader Habibi , Turkey and Iran: Growing Economic Relations Despite Western Sanctions , grown center of middle east studies , usa , no62 , 2012 , p.1 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاوسط فضلا عن تعزيز التعاون في المصالح داخل العراق ، ومن باب اخر يمكن القول ان عملية التنافس بين الدولتين التركية والايرانية موجود ولكن بصورة منتظمة اي لا تصل الى مستوى الصدام ، وهو ما أكده الرئيس التركي الحالي (رجب طيب اردغان) بالقول : (ان العراق اصبح اولوية لتركيا واقاليم اخرى كالمنطقة العربية واقليم القوقاز واسيا الوسطى) [1]

ولهذا على تركيا ان تقوم باتخاذ اجراءات محسوبة نحو المحافظة على موقعها كعنصر قوة في التفاعلات والتوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط ، فهي تقع بين محنتين هل هي تقف الى جانب ايران وتتعاون معها ؟ أم تقف الى الجانب الغربي الامريكي وتكون تحت طائلة التهديد الايراني مستقبلاً ؟ ، لهذا كانت الاحداث الاخيرة في العراق والتطورات الامنية والمساعي الكردية للانفصال دفعت بالجهود التركية نحو التوجه للتعاون الايراني – التركي لتحقيق المصالح المشتركة في العراق . [2]

خلاصة القول ان عراق ما بعد عام 2003 قد اثر في التوازن الايراني – التركي ، اذ خلق نوع من التوتر في الاهداف ما بين الطرفين بحكم الفوضى التي عمت الاقليم بعد سقوط طرف مهم ومؤثر اقليميا من معادلة التوازنات الاقليمية (العراق) وسرعان ما ادى الانهيار الى تعدد الازمات ومن ثم اعادة ترتيب المصالح والغايات والاهداف من جديد (توازن المصالح والاهداف فيما بينهما) ، فما زال العراق مؤثرا في هذا التوازن ، اذ ان اي اختلال أو تغير في العراق داخليا يعني تغير واختلال التوازن بين البلدين ، فالعراق اضحى الحافظ والمؤثر والمغير لهذا التوازن في الوقت نفسه ، لذلك تسعى كل دولة منهم السيطرة اكثر وفرض نفسها اكثر في الساحة العراقية ولكن ضمن مناطق النفوذ المخصصة لكل منهما اي تقسيم مناطق النفوذ بينهم (شمال العراق لتركيا – الوسط والجنوب لايران) .

3- التوازن الخليجي – الايراني

تبرز اهمية العراق في التوازن الايراني الخليجي من خلال موقع العراق القريب و المؤثر في الخليج العربي ، فدول مجلس التعاون الخليجي العربية تتحدد حدودها من بحر العرب وجمهورية اليمن الشعبية جنوباً ، والخليج شرقا والعراق والاردن والبحر الاحمر شمالا ، وبما ان العراق يعد العنصر المؤثر شمالاً لقربه من ايران الدولة المنافسة للخليج ووجود تقاربات ايديولوجية مذهبيه مع العراق ، فعليه اصبح العراق عنصر اساس ونقطة توازن بين الدولتين فالسيطرة الايرانية عليه يزيد من التهديد للامن القومي الخليجي ان صح القول . [3]

---

[1] نقلاً عن : عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص75 – ص76 . وينظر ايضا : سعود المولى ، ايران والعالم العربي : لبنان انموذجا ، ط1 ، (بيروت : منتدى العلاقات العربية والدولية) ، 2012 ، ص17 .

[2] اندرو بوين ، الطريق الى انقرة : هل يعيد الربيع العربي تشكيل السياسة الخارجية التركية ، مجلة العرب الدولية ، عدد 1569 ، السعودية ، 2012 ، ص21 .

[3] ينظر : بدرية عبد الله العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية ، عالم المعرفة ، العدد 85 ، الكويت ، 1985 ، ص25 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ويقابل ذلك مساعي خليجية في العراق بعد عام 2003 لخلق حالة توازن مع ايران ، اذ تحاول السعودية تحقيق نفوذ عسكري وسياسي في الداخل ولا سيما الاجزاء الغربية التي تتشارك معها الحدود وفي الوقت نفسه تحاول اقامة علاقات معه بغية خلق حالة من التوازن الاستراتيجي بينها وبين ايران وبدعم امريكي بعد ان ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان ايران اصبح لها يد طولى في تحريك السياسة العراقية ، لهذا نلاحظ ان الحكومة السعودية تدعم بصورة مباشرة المعارضة العراقية من جانب لانها تتوافق مع توجهاتها الفكرية ، ومن جانب اخر تحاول الادارة الامريكية دفع العراق للتوجه نحو الدول العربية ولا سيما دول الخليج العربي لانها تتوافق مع تطلعات الادارة الامريكية ومَوظفة لخدمة المشاريع الامريكية وبما يتعارض مع المصالح و التطلعات الايرانية بعد ان انشأت لها قاعدة شعبية كبيرة في العراق . [1]

وقد زادت الاهمية الاستراتيجية للعراق اعقاب الاحتلال الامريكي له عام 2003 فالعراق اضحى من حيث استقراره (خاصة بعد التحول السياسي الداخلي للنظام السياسي) عنصر اهمية لاستقرار المنطقة اقليميا ومن ثم مؤثر في الاستقرار العالمي ، في حين تحاول الاطراف الخليجية من طرف آخر وبصورة معكوسة السعي الى فرض خلل امني داخلي في العراق واشاعة عدم الاستقرار العراقي ليؤثر بدوره على التوازن الاقليمي ومنع بروز عراق كقطب اقليمي من جديد ، وبالتالي يمكن القول ان الدول الخليجية هي دولة مخلة بالتوازن الاقليمي في حين الولايات المتحدة الامريكية اصبحت محافظة على التوازن الاقليمي من خلال استقرار العراق فهو يخدم مصالحها اولا ، في حين تحاول ايران استخدام العراق من حيث الوجهة الامريكية بصورة مماثلة من خلال الجذب الايديولوجي الايراني للعراق ومن ثم الاخلال ايضا بالتوازن الدولي ولكن ليس افشال التوازن ، بل اجراء تعديل للتوازن الدولي الاقليمي يكون في نتيجته ايران هي المهيمنة اقليمياً . [2] فايران تعد حلقة الوصل في الشرق الاوسط مع اسيا ، هذا بالاضافة الى النفوذ العسكري والاقتصادي وقدرتها المتميزة في استخدام القوة الناعمة في المحيط الاقليمي [3] وفي العراق الذي اصبح عنصراً اساسياً في زيادة القدرة الايرانية وتغيير توازن القوى مع الخليج العربي اعقاب عام 2003 . [4]

---

[1] مالك دحام متعب ، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ، المجلة السياسية والدولية ، عدد23 ، (بغداد : الجامعة المستنصرية) ، 2013 ، ص98.

[2] ينظر : عمار حميد ياسين ، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد انسحاب القوات الامركية عام 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص105 .

[3] للمزيد حول القوة الناعمة الدينية ينظر : محمد حمدان ، القوى الناعمة وادارة الصراع عن بعد ، ط1 ، (بغداد : مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) ، 2013 ، ص51 – ص54 .

[4] محمد ياس خضير ، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ، دراسات دولية ، عدد 53 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص138 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فتوجه ايران تجاه العراق ينبع من ادراكها ان موازين القوى في الخليج العربي اعقاب عام 2003 غير مستقرة وبالتالي يعد هذا العامل فرصة استراتيجية لها في تحقيق نفوذها . [1]

وبالتالي يتبين لنا ان العراق قد كان ذا دور مهم ومحدد ايضا في التوازن الايراني – الخليجي ، فمصيره وانجذابه نحو مركز وقطب واحد يعني تفوق قطب ايديولوجي على حساب الاخر، اذ ان العراق يمثل الان ساحة للقتال والتنافس بين الطرفين وهو الفاصل ايضا بينهم فاقتراب وهيمنة احدهم على العراق يعني اقتراب الخطر والتهديد للاخر ويعني بالمحصلة التوسع والهيمنة اكبر في الشرق الاوسط ومن ثم الاخلال بالتوازن بين القوتين .

ثانيا: العراق في التوازنات الدولية

يعد مفهوم التوازن الدولي من اكثر المفاهيم تداولاً في التأريخ المعاصر ، ومن اكثر المفاهيم غموضا في الوقت نفسه فقد تعددت الاراء حول تفسيره وتوضيح الية عمله ومؤشراته . [2]

كان العراق منذ سبعينات القرن المنصرم تحت انظار القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، فقد كان ضمن خطة كبح جماح القوى الاقليمية المعرقلة للمصالح الامريكية عالميا ، ولكن بسبب المعارضة الداخلية امريكيا المستمرة حول عدم خوض حرب مباشرة وشاملة اثر الفشل في حرب الفيتنام حالت دون فعل ذلك ، وبالتالي فقد تم توظيف العراق مرتين في التوازنات الدولية ، الاولى كانت في اعادة التوازنات الاقليمية الى نصابها عام 1991 وكبح جماحه الاقليمي . [3] والمرة الثانية جاءت مع الحرب الامريكية الشاملة عليه عام 2003 لكن هذه المرة لادامة الهيمنة العالمية ، فبعد ان هدفت الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق استقرار الهيمنة على العالم واستمرارها من خلال ايصالها رسالة الى العالم ان مصير الدول المعارضة للارادة الامريكية العالمية وامبرياليتها الدولية سيكون مصيرها مصير العراق نفسه وفي الوقت نفسه ارادت اجراء تغيير سياسي مفروض وجبري من اجل خلق واقع جديد يتناسب مع الرؤى الامريكية وانهاء احد عناصر معادلة الصراع الاسرائيلي مع الدول المعادية له وادامة الهيمنة الامريكية العالمية ، الا ان هذه الحرب قد جاءت بنتائج غير المتوقعة في الفكر الاستراتيجي الامريكي ، اذ ادت الى تداعيات كبيرة فقد اثر العراق بسبب اهميته الاستراتيجية على تغير موازين القوى

---

[1] محمد ياس خضير ، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ، مصدر سبق ذكره ، ص137 .

[2] محمد السيد سليم ، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 1 ، المجلد 17 ، (الكويت : جامعة الكويت) ، 1989 ، ص20 .

[3] مروان قبلان ، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق : دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط ، ط1 ، (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات) ، 2015 ، ص5 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الدولي ، اذ ادى الى تراجع بعض القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ولو نسبيا وصعود اخرى وخاصة روسيا والصين . [1]

وبالتالي فأن تأثير الاهمية الاستراتيجية للعراق في التوازنات الدولية كان واضح بعد عام 2003 ، ويمكن فهم ذلك من خلال فحوى فكري استراتيجي ينطلق نحو رؤية (ان التكالب الدولي على العراق بسبب اهميته الاستراتيجية دفعت بعض الدول للمخاطرة في سبيل الوصول الى الهيمنة عليه وعلى موارده وهذا الامر ادى الى حدوث امرين ، الاول ادى الى زيادة التنافس الدولي عليه والامر الثاني ادى الى تغير موازن القوى بين الدول الكبرى خاصة فقد ادى الى تراجع بعضها وادى الى صعود اخرى) . ومن هنا سوف ننطلق في تفسير الرؤية والتحليل الفلسفي لدور الاهمية الاستراتيجية للعراق في التوازنات الدولية وفق الاتي :

1- التوازن الروسي – الامريكي

طلما كانت روسيا القطب الموازن للولايات المتحدة الامريكية في العالم وتحديداً منذ الحرب العالمية الثانية على الرغم من التراجع الكبير ابان انهيار الاتحاد السوفيتي نهايات القرن العشرين ، ولكن بالرغم من ذلك بدأت روسيا مطلع القرن الحادي والعشرين بأعادة البناء واعداد الرؤى والقدرات وتشكيل وتهيئة كل مستلزمات النهوض من جديد في عالم بدأ يشهد تحولات استراتيجية جديدة وتراجع نسبي للهيمنة الامريكية ، ولهذا فقد كان العراق له المكانة المهمه في المدرك الروسي والامريكي مع بداية الالفية الجديدة ، فبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية قد دخلت في حرب مع النظام السياسي العراقي لاعادة هيكلة المنطقة وفق تطلعاتها واهدافها وامكانياتها وخلق بيئة موالية للتوسعية الغربية ، وفي الوقت نفسه ادركت الادارة الروسية المتعاقبة وخاصة مع ادارة الرئيس (فلادمير بوتين) ان العراق ومحصلة انحيازه لها والهيمنة على موارده تعني اعادة الامبراطورية الروسية للعالم واعادة الهيمنة والمكانة الروسية في الشرق الاوسط من جديد وربما تكون هناك تصورات وتطلعات تكون اكثر قابلية للتحقق في حال لو هيمنت روسيا على موارد العراق وموقعه واقتصاده ، لهذا فأن دور العراق في التوازن الروسي – الامريكي اضحى اشبه بنقطة التوازن بينهم في الشرق الاوسط المنطقة التي تسودها الصراعات والتعاونات والتحالفات واختلاف موازين القوى والتوتر الاقليمي ، فمنذ مجيئ الرئيس (فلادمير بوتين) الى السلطة عام 2000 بدأت روسيا ترفض ان تكون الدولة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وهيمنة التفرد الامريكي في العالم وبدأت تحاول اجراء تغيير في موازين القوى العالمية من جديد ، وهي ما عرفت بـ(عقيدة فلادمير بوتين) ولهذا في حقبة ولايته الاولى اتجهت روسيا نحو التعاون والاندماج مع المواقف الاوربية بغية تحقيق تعاون استراتيجي واعادة بناء المكانة الروسية من جديد وخلق تحالفات وتعاونات

[1] ينظر : خالد محسن جابر اليعقوبي ، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان 2003 ، ط1 ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ، 2013 ، ص137 – ص138 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

برغماتية تمكن روسيا لاحقا من النهوض من جديد ، ومع دخول روسيا في الولاية الثانية لبوتين ، بدأت روسيا في النهوض والدخول في شكل من التفرد والاستقلال بالقرارات والمواقف الروسية الدولية . [1]

هذا ومن جانب اخر يرى الليبراليون الجدد ان الولايات المتحدة لم تعد تمثل القطب الاوحد في العالم فقد اثبتت الحرب على العراق و افغانستان مع مطلع القرن الحادي والعشرين ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع ان تواجه ازمات وتحديات العالم بمفردها ولا بد من التعاون مع اطراف اخرى في سبيل التصدي لتلك الازمات ، ولهذا يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تصرف النظر عن فكرة التفرد الدولي أو القطب الاوحد في العالم وان تلجأ الى التكيف الاستراتيجي مع التطورات العالمية الجديدة فالعالم اكبر من ان تسيطر عليه الولايات المتحدة الامريكية وحدها ، وان العراق ادى دور كبير في كشف هذه الحقيقة ومَكّن روسيا من رؤية مستقبلها بصورة اكثر تفاؤلاً وايجابية [2] ، وقد حدد (بوتين) ملامح عقيدته في السياسة الخارجية الروسية في الثاني عشر من تموز عام 2004 في اثناء لقائه مع سفراء روسيا في انحاء العالم بخمسة نقاط : [3]

1. يجب على السياسة الخارجية ان تصبح وسيلة لتحديث البلد .
2. العلاقات مع الدول المستقلة حديثا الواقعة على اراضي الاتحاد السوفيتي السابق تمثل اولوية بالنسبة الى السياسة الخارجية الروسية .
3. تبقى علاقات روسيا مع اوربا اولوية تقليدية فليس هناك بدائل للتعامل مع الاتحاد الاوربي وحلف الناتو.
4. الحاجة الى الشراكة مع الولايات المتحدة الامركية .
5. البدأ بالتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الاسيوي من المحيط الهادي لتطوير سيبيريا.

ومن الجدير بالذكر ان روسيا مع مطلع الالفية الثالثة الجديدة قد زادت من انفاقها العسكري الى حوالي ثلاثة اضعاف ، فقد وصل الانفاق العسكري الى حوالي 90 مليار دولار وهو ما يشكل حوالي 4.4% من الناتج المحلي الروسي انذاك ، اضافة الى تحقيق تقارب روسي مع الدول ذات الرؤى الاستراتيجية المتفقة مع التطلعات الروسية عالميا والمناهضة للتفوق الامريكي (دول بريكس مثلا) . [4]

أما فيما يخص العراق واثره في التوازنات بين الدولتين فقد كانت روسيا مُوظفةً للعراق في تحقيق التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية فبعد ان حاول وزير الخارجية الامريكي انذاك (كولن باول)

---

[1] خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية اوكرانيا وسوريا انموذجا ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد السابع ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2014 ، ص95 .

[2] ينظر : مصطفى كامل و زهراء عادل ، السياسة الخارجية للرئيس الامركي باراك اوباما تجاه دول الحراك العربي ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد السابع ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2014 ، ص153 .

[3] خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية اوكرانيا وسوريا انموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص111 .

[4] Suresh p singh , brics and world order : a beginner s guide , Foreign Policy, 2011, p.3 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بعد اعلان الحرب على العراق عام 2003 اقناع مجلس الامن الدولي في استخدام القوة في هذه الحرب واضفاء الشرعية الدولية بأصدار قرار دولي بهذا الخصوص ، لجأت روسيا الى عرقلة مجلس الامن في استصدار قرار يعطي الشرعية الدولية في احتلال العراق، اذ كانت وسيلة مهمه في تحقيق التوازن الروسي – الامريكي ومنع التوسع الامريكي على الرغم من استمرار المساعي الامريكية في غزو العراق بعد ذاك وتحقيقها الغزو والاهداف فيه ، ولهذا فأن منطقة الشرق الاوسط والعراق خاصة اصبح نقطة توازن بين روسيا وامريكا ، وهو ما صرح به الرئيس الروسي (فلادميربوتين) في شهر تموز 2013 في اللقاء الذي جمع بينه وبين رئيس المخابرات السعودية (بندر بن سلطان) .[1]

ومن بين الاجراءات الجيوستراتيجية التي اتخذتها روسيا كرد فعل على الاحتلال والوجود الامريكي في العراق اعقاب عام 2003 انها بدات تطور علاقاتها مع منطقة الشرق الاوسط عموما بسبب تزايد القرب الامريكي من جنوب روسيا والتوسع والانتشار الاكبر في قواعدها ، اذ وجدت روسيا عن طريق هذا التفاعل (الاضطرابات والعلاقات مع الشرق الاوسط) وسيلة في جعل المنطقة سوق اقتصادي مهم لتصريف السلاح الروسي والتبادل التجاري مما يعزز مكانة روسيا عالميا واحياء دورها القديم ، لهذا تحاول روسيا استخدام الوسيلة الاقتصادية كورقة مهمه في تحقيق التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اوضحت البيانات تأريخياً ان انقطاع التبادلات التجارية بين روسيا والشرق الاوسط او ان صح القول تراجعها اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي قد اثر في مكانة روسيا عالميا ، ولهذا واتصالا بما سبق القول ، قد كانت خطوة (فلادمير بوتين) بأعادة الرحلات الجوية المباشرة بين (موسكو وبغداد) في ايلول 2000 كان يمثل تحديا للمجتمع الدولي والمكانة الامريكية بالذات بحكم ما كان العراق فيه من حصار مفروض عليه من المجتمع الدولي وبقيادة امريكية . [2] ومن جانب آخر قد اتبع (بوتين) طريقين في سبيل تحسين الوضع الروسي الاقصادي والتجاري في الشرق الاوسط ولا سيما في العراق ، اذ كان الطريق الاول يتمثل في الغاء القسم الاكبر من الديون لهذه الدول وجدولة القسم الاخر ، فقد قام بالغاء 93% من ديون العراق البالغة 12.9 مليار دولار امريكي بعد ان وقع صفقة مع حكومة بغداد بقيمة 4 مليارات دولار امريكي ، هذا فضلا عن اعفاء ديون سوريا 37% منها البالغة 13 مليار عام 2005 ، أما الطريق الثاني فقد كان يتمثل في توقيع عقود استثمارية مع هذه الدول والتي تعوض قيمة خسائر الديون التي اعفتها روسيا لهذه الدول ولا سيما في العراق اذ تم ابرام عشرات الاتفاقيات الاستثمارية بمليارات الدولارات .[3]

[1] خالد اسماعيل سرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص116 – ص128 .

[2] ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 205 .

[3] ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص206 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومن ثم يمكن ان نفهم ان بوتين قد وظف العراق كوسيلة مهمه في تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اصبح لروسيا مكانة مهمه في المجتمع الدولي بعد ان عارضت قرار الحرب على العراق وحاولت منع شرعنة هذه الحرب دولياً وقادت حملة معارضة دولية للمشروع الامريكي انذاك وبتعاون فرنسي والماني ، اضافةً الى انه قد بدأت روسيا في استخدام العراق كوسيلة للتدخل بالاجراءات الامريكية فقد طلب علناً الرئيس (فلادمير بوتين) في تاريخ 18/كانون الاول/2007 من الادارة الامريكية انذاك تحديد موعد الانسحاب الامريكي من العراق . [1] وبالمقابل ولكي تضيف الولايات المتحدة حالة من التوازن الدولي نتيجة دخولها العراق والقضاء على التوتر الدولي ، لجأت الولايات المتحدة الامريكية لاضفاء صبغة شرعية لوجودها في العراق فقد تم استصدار القرار المرقم 1483 من الامم المتحدة الذي تم الاعتراف به ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا هي دول محتله للعراق وبالتالي يمكن لها ادارة الموارد والشؤون المالية العراقية وضمان حرية التصرف فيها . [2]

تبعاً لما سبق فالعراق كان ذا دور رئيسي في تحديد التوازن الروسي – الامريكي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ، وذلك من خلال محورين استراتيجيين ، الاول قد أسهم في الكشف عن التراجع الامريكي العالمي وعدم قدرتها على ادامة هيمنتها على العالم ولا سيما الشرق الاوسط كما كانت في اواخر القرن العشرين ، اما المحور الثاني فقد أسهم في تزايد مكانة ودور روسيا في المجتمع الدولي والعالم محققا التوازن بين الاثنين (الروسي – الامريكي) .

2- التوازن الصيني – الامريكي :

ان التكلم عن التوازن الصيني – الامريكي ربما يرتبط بموضوع الهيمنة على العالم واحتمالية التفرد الصيني فيه ، فعلى الرغم من التضارب بين التحليلات المستقبلية في الفكر الاستراتيجي عن دور الصين العالمي مستقبلا الا ان الامر الواقع والمؤكد ان الصين تملك من القدرات والامكانيات ما تتيح لها فرصة الهيمنة والتفرد العالمي مستقبلا اذا ما قررت الصين دخول المعترك الدولي وابراز نفسها كقطب وصاحبة قرار مهم فيه ، فما زالت الصين تحاول البقاء بعيدة عن مشاكل العالم والاكتفاء بالعزلة وحل مشاكل اقليمها ، اما العراق فيعد عنصر ونقطة مهمه ومكملة للاقتصاد والهيمنة الصينية مستقبلا في الشرق الاوسط ، فمكانة العراق في المدرك الصيني مهمه وذو اثر في تحقيق التوازن الصيني – الامريكي دوليا ، اذ ان المصالح الصينية الاقتصادية منها خاصة تضاهي المصالح الامريكية فيه اذا ما استثنينا منها الجوانب الامنية والعسكرية بخصوص الولايات المتحدة الامريكية .

وتعد منطقة الشرق الاوسط عموماً والعراق خاصةً اعقاب الانسحاب الامريكي منه منطقة حيوية للتطلعات الصينية ، فالصين تعد ثالث بلد مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية

[1] ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص208 – ص209.

[2] ينظر : دينا محمد جبر ، التاثير الامريكي على الدور الاممي في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص117 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ولضمان توفير الطاقة مع التوسعات الاقتصادية والتجارية للصين كان لا بد من الحاجة الى كميات اكبر من النفط ، ولهذا بدأت الصين تشجع الشركات حول التنقيب والاستثمار وتشييد معامل التكرير في المنطقة لضمان تدفق النفط اليها.[1]

وعلى الرغم من تعدد القوى في المنطقة من نفوذ دول عظمى كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، ونفوذ دول كبرى اقليمياً كايران واسرائيل وتركيا ، فأن الصين تحاول عكس قانون التوازن البرغماتي بين الاطراف جميعها لكي تستطيع تحقيق تطلعات واهداف في المنطقة ، ولهذا ومع مطلع الالفية الجديدة فأنها بدأت تبذل الكثير من اجل ايجاد موطئ قدم لها في دول منطقة الشرق الاوسط ، ومن بينها العراق ، هادفةً في الوصول الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية بينها وبين دول المنطقة [2] ، ولان العراق بعد عام 2003 اصبح محط نفوذ الدول المجاورة اقليمياً وارتباط هذه الدول بتحالفات دولية ودول عظمى ، فقد بدات الصين تبحث عن تحقيق شراكات استراتيجية للدول المجاورة للعراق والمناوئة لتطلعات الدول الغربية الامريكية والاوربية بالدرجة الاساس ، اذ نلاحظ ان الصين قد وصلت مع ايران الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية وتدعم التوجهات الايرانية التي تعد ضربة موجهة الى التوجهات الامريكية عالمياً من جانب ، ومن جانب اخر تحاول الصين ايضاً الدخول في علاقات برغماتية مع دول اخرى حليفة للولايات المتحدة الامريكية وفي مقدمتها اسرائيل هذا بالاضافة الى التقارب التركي الصيني ، فالعراق اصبح عامل اساس في تحقيق تطلعات صينية في منطقة الشرق الاوسط وايجاد موطئ قدم لها فيه وتحقيق تحالفات استراتيجية وبرغماتية مع القوى الكبرى في المنطقة اقليمياً ، بهدف الوصول الى هيمنة عالمية صينية وتراجع الهيمنة الامريكية في المنطقة والعالم اجمع ، فالصين تنطلق في تطلعاتها ببعد برغماتي لتحقيق المصالح الكبرى ، وبالنتيجة اضحى العراق ذا دور اساس في تحقيق توازن صيني – امريكي من خلال توسع التحالفات الصينية مع القوى المهيمنة اقليمياً واستخدام العراق كورقة مهمه في تحقيق هذا التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية وتحقيق استراتيجية صينية تقوم على اساس تطويق الخصوم ، فقد دخلت الصين اخيراً في شراكة استراتيجية مع ايران خاصة اذا ما علمنا ان ايران ثاني اكبر مورد للنفط الى الصين ، اذ تستورد الصين من ايران ما يقارب 10% من النفط المستورد ، وطورت علاقاتها مع تركيا ولعل التشارك الصيني مع نظيره التركي في عملية المناورات العسكرية الجوية والبرية في المناسبة السنوية العسكرية لتركيا (صقر الاناضول) عام 2010 هو خير دليل على تطور العلاقات بين الجانبين ، فضلا عن عقد اتفاقية لتطور العلاقات التجارية وزيادة التبادل التجاري بين الصين وتركيا عام 2011 بهدف

[1] ينظر : ابراهيم نوار ، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 188 ، القاهرة ، 2012 ، ص16 .

[2] كرار انور ناصر البديري ، الصين : بزوغ القوة من الشرق ، ط1 ، (بغداد : مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) ، 2015 ، ص165 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الوصول الى تبادل تجاري بقيمة 50 مليار دولار عام 2015 ، وكذلك الحال بالنسبة الى العلاقات الصينية الاسرائيلية ، اذ قد سعت الصين الى تقوية علاقاتها مع اسرائيل لضمان الدعم من الكونغرس الامريكي في المشاريع الصينية والوصول الى مصادر الطاقة في العالم اجمع .[1]

بالتالي فان الحقائق تؤكد ان الدور الصيني بدأ يتصاعد عالمياً ويؤكد باحثون ومحللون صينيون وغربيون ايضا على تراجع الدور الامريكي عالمياً في الوقت نفسه نتيجة الحرب على العراق وافغانستان والازمة الاقتصادية في عام 2009 ، ومن ثم يمكن القول ان العراق اتاح للصين التقدم على حساب التراجع الامريكي بسبب التوسع الفائض ، ومن جانب آخر ساعد العراق في تعديل المكانة الصينية عالمياً وتدعيمها وتوازنها مع الولايات المتحدة الامريكية [2] ، هذا اذا ما تذكرنا ان الصين تنطلق نحو العالم وتتوجه نحوه من خلال طرح مفهوم يختلف عن المفهوم الامريكي ويؤكد على ضرورة تشارك كل دول العالم في النظام الدولي الجديد ورفض مبدأ الهيمنة للطرف الواحد ، اي تدعو الى التشارك الجماعي وليس التفرد في السيطرة [3] ، اذ ما زالت الصين وحكامها يسترشدون بحكمة القائد الصيني الاسبق (دنغ هسياو بنغ) الشهيرة (راقبوا بهدوء ، امنوا مواقعنا ، تدبروا شؤونكم بهدوء ، اخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة ، اتقنوا فن التواضع ، حذار ادعاء القيادة) . [4]

السابق من القول يدفع بنا الى ادراك السعي الصيني في الآونة الاخيرة الى تحقيق تقارب وتوافق استراتيجي بينها وبين العراق ، وهذا ما اكده وزير الخارجية الصيني (وانغ يونغ) عندما زار العراق في عام 2014 ، مؤكداً دعمه للعراق في اعادة اعماره من جديد وتقديم مساعدات للاجئين العراقيين قدرت ب(10) ملايين دولار واكد ترحيب بلده بدخول الشركات الصينية للاستثمار في العراق وخاصةً في المجال النفطي ، هذا بالاضافة الى انه يوجد ما يقارب (10) الاف عامل صيني يعمل في العراق واهتمام الصين في التنمية العراقية وضمان توريد البضائع الصينية اليه ، فوجود شراكة صينية مع دولة مثل العراق باهميتها الاستراتيجية (موارد ، موقع) يزيد من حالة التوازن وربما التفوق الصيني على نظيره الامريكي . [5]

---

[1] كرار انور ناصر البديري ، مصدر سبق ذكره ، ص170 – ص174 .

[2] Bonnie S. Glaser , a shifting balance chinese assessments of u.s. power , (USA : Center for Strategic and International Studies) , 2010 , p.5 .

[3] مظفر نذير الطالب ، الولايات المتحدة الامريكية والنظام الدولي الجديد الواقع و التوقع ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد 16 ، (الجامعة المستنصرية : مركز الدراسات العربية والدولية) ، 2005 ، ص10 .

[4] نقلا عن : زبيغنيو بريجنسكي ، رؤية استراتيجية : امريكا وازمة السلطة العالمية ، ط1 ، (بيروت : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع) ، 2012 ، ص96 .

[5] جريدة التخطيط اليوم ، عدد 168 ، 24/كانون الاول/2014 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لهذا وادراكا لما سبق يتضح لنا الدور العراقي في التوازن الصيني – الامريكي ، فهو من جانب دفع الصين الى المحافظة على مواردها وتوسيعها خاصة في الشرق الاوسط ومن جانب اخر ساعد في توسيع مجال تحالفاتها العالمية عموما ومَكّنها من التطلع الى مكانة دولية مستقبلية تفوق ما هي عليه حاليا خاصة بعد تراجع الدور الامريكي عالميا وحاجته الى دعم من فاعلين دوليين اخرين لمواجهة ازمات العالم وقيادته .

3- التوازن الاوربي – الامريكي

ابتداءا ان العراق يندرج ضمن الاستراتيجية الامريكية (الهيمنة على الشرق الاوسط) فقد دأبت الاستراتيجية الامريكية ومنذ تسعينات القرن الماضي نحو توظيف العراق بما يعرف (اعادة رسم الشرق الاوسط من جديد) وهو ما يندرج ضمن استراتيجية الهيمنة الامريكية ، ويعود مشروع اعادة رسم الخارطة للشرق الاوسط الى عقد التسعينات وبداية تسلم الرئيس الامريكي الاسبق (بيل كلينتون) للسلطة في عام 1992 . فترى الولايات المتحدة الامريكية ان السيطرة المستمرة على الشرق الاوسط وفق رؤيتها يمكنها من تحقيق الهيمنة على العالم اجمع ومنع بروز قوى مهيمنة او قطب عالمي جديد مشابه لها كالصين وروسيا والاتحاد الاوربي مستقبلا ، فقد اكدت صحيفتي (واشنطن بوست و نيويورك تايمز) في عام 1992 عن وثيقة تسربت اطلق عليها اسم (ارشاد التخطيط الدفاعي) ، والتي فيها اوصوا الولايات المتحدة الامريكية نحو استخدام الضربة الوقائية ضد الدول التي تمتلك اسلحة الدمار الشامل وهو ما اطلق عليه لاحقاً بـ(مذهب بوش في السياسة الخارجية) [1] ، ومن جانب آخر أكد حلف الناتو في وثيقته الموسومة بعنوان (استراتيجية امن قومي امريكي لمئة عام قادم) في الدورة الخمسين للحلف في نيسان 1999 ضرورة السيطرة على امدادات الطاقة اذا ارادت الولايات المتحدة الامريكية الاحتفاظ بامكانياتها الدولية ، وهو الامر الذي يشير الى التوظيف الامريكي لحلف الناتو في جعل البعد الفكري الاستراتيجي للناتو ينسجم مع التطلعات الامريكية وبالتالي تحييد وتوظيف اوربا للايمان بان امن اوربا من امن امريكا . [2]

ان التوازن الاوربي الامريكي في العراق ان صح القول هو توازن ليس عسكري امني فحسب وانما اقتصادي بالدرجة الاولى ، فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية منذ اربعينيات القرن المنصرم اهمية العراق الحيوية في الحفاظ على مصالحها المتنامية في الشرق الاوسط [3] ، أما اوربا فأن العراق بما يمتلكه من موقع جيوسياسي واقتصادي اهمية كبيرة لدى الدول الاوربية من خلال محاولة الاستثمار

---

[1] باقر جواد كاظم ، الرؤية الامريكية لاعادة صياغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط : دراسة في الدور العراقي ، مجلة قضايا سياسية ، عدد 18 ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية) ، 2009 ، ص127 – ص128 . وينظر ايضا : انيس الدغيدي ، تاريخ بوش السري الاسود ورجال البيت الابيض ، ط1 ، (القاهرة : دار الكتاب العربي) ، 2004 ، ص133 – ص135.

[2] عمار حميد ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص110

[3] عمر عبد الله عفتان ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي تجاه العراق بين عامي 1990 – 2003 ، ط1 ، (الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للدراسات) ، 2009 ، ص18 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاقتصادي قدر الامكان في العراق وتحسين العلاقات الاوربية العراقية من خلال فتح المشاريع الاوربية التي تستهدف البنى التحتية العراقية من جانب وزيادة تدفق النفط العراقي الى اوربا استثماريا . فالانفتاح العراقي على دول اوربا يمثل خيار استراتيجي لكلا الطرفين [1] واتمام المشاريع التنموية واعادة الأعمار واقامة بنية اقتصادية تجذب الشركات الاوربية للاستثمار في العراق ، هذا بالاضافة الى ان اوربا ترى العراق من اكثر بلدان الشرق الاوسط في مجال استثمار القطاع النفطي [2] ، ولهذا فأن الرؤية الاوربية للعراق تنطلق من ركيزتين وهي السعي لتطوير علاقات اقتصادية وتجارية من خلال التركيز على قطاعات مهمه مثل النفط والغاز والكهرباء والثاني هو دعم العملية السياسية والتحول الديمقراطي والتعليم والقانون والسلم المجتمعي ومنظمات المجتمع المدني ، وفي هذا السياق قد اكد (كريس باتن) مفوض العلاقات الخارجية الاوربية ان من مصلحة اوربا ان يكون العراق كبلد مستقر امنيا وديمقراطيا لضمان التفوق الاوربي ، واقترح ثلاثة اهداف حيوية لاوربا في العراق وهي اولا وضع عراقي مستقر وثانيا دعم اقتصاد السوق وثالثا تكامل اقتصادي وسياسي ، وهذا ان اشار الى شيء فهو يشير الى ان العراق اصبح ضمن معادلة التوازن الاوربية – الامريكية وان اوربا تهدف الى عراق مستقر كما تسعى الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصدد وضمان الاستثمارات الاوربية فيه وخاصة لمصدر الطاقة (النفط والغاز) ، وهو ما يعد عنصر تهديد للمصالح الامريكية في العراق ، ولهذا تحاول الاداراة الامريكية الهيمنة على القطاع الاقتصادي العراقي ومنع التفرد الاوربي فيه وهو ما اكدته الوثيقة المشتركة الاوربية 2011–2013 بالتوجه نحو العراق كهدف اساس . [3]

ومن ثم يتوضح هنا الدور العراقي في ماكنة التوازن الامريكي – الاوربي في الشرق الاوسط من خلال جانبين ، الاول مباشر ويتمثل بدور العراق في خلق تنافس على الهيمنة في الشرق الاوسط وبالتالي سيحقق التوازن بينهم بسبب رفض اي طرف قبول هيمنة الاخر وتفرده في الشرق الاوسط بوصف العراق بوابة هذه الهيمنة ، والثاني غير مباشر ويتمثل دوره بدفع الاثنين نحو ضمان تفوق دولي ودور اكبر في العالم .

وعليه نستنتج ان العراق كان له اهمية استراتيجية منذ اقدم العصور وحتى التأريخ المعاصر لدى الحضارات والدول العظمى والكبرى اقليميا ودوليا ، وبسبب العوامل والمرتكزات المادية والمعنوية فقد اصبح العراق اكثر عرضة للاطماع والطموحات الخارجية لدول العالم اجمع ، فالمرتكزات المادية تعد عنصر جاذب للاطماع ، في حين المعنوية منها فعلى الرغم من اثارها السلبية في اهمية العراق فهي تعد

[1] ميثم الجنابي ، العراق ومعاصرة المستقبل ، ط1 ، (دمشق : دار المدى للثقافة) ، 2004 ، ص233 .

[2] عامر كامل احمد ، الاتحاد الاوربي ومستقبل العلاقة مع العراق ، اوراق دولية ، عدد 216 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية) ، 2012 ، ص 5.

[3] عامر كامل احمد ، الاتحاد الاوربي ومستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص6 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مهيأ مهم للبيئة غير المستقرة التي تمكن الاطماع الكبرى من الوصول الى اهدافها واستغلال الضغط الداخلي ، هذا من جانب ومن جانب اخر ، فأن العراق ولا سيما اعقاب الحرب الامريكية عليه في عام 2003 كان له دور مهم في تغيير خارطة التوازنات الدولية والاقليمية في الشرق الاوسط بسبب تغير طبيعة النظام الحاكم للعراق وتراجعه اقليمياً وتدخل دول الجوار فيه باساليب وامكانيات مختلفة ، وبالتالي يتبين لنا ان العراق كان ضمن استراتيجية التوظيف متعددة الاطراف لتحقيق الاهداف الاستراتيجية واول هذه الاهداف بعد المصالح الاقتصادية هو تحقيق التوازن عالمياً واقليمياً من خلال استمرار ضبط التنافس على الشرق الاوسط .

ثالثا: تزايد اهمية السياسة الخارجية العراقية اقليمياً ودولياً

بامكان العراق ان يشهد حالة من تزايد الاهتمام الدولي والاقليمي عند توافر عوامل يمكن الوصول اليها بصورة استثنائية واصرار الداخل العراقي على ذلك ، فنواة العراق يمكن لها ان تجمع حولها عوامل التفاعل الدولي وتضع العراق في بيئة الاهتمام وتفرض العراق كانه مركز فاعل ومركز اهتمام ، وهو امر ليس بالبعيد المنال في حال توافر عراقا مستقرا امنيا وعراقا تتوافر فيه النسب الأخيرة من موارد الطاقة في العالم وعراقا يحرم البلدان الاخرى من القدرة الى التدخل في شؤونه الخاصة ويدفع بهم الى احترام سيادته الكاملة دولياً ، ويتحقق ذلك باندثار الاحتقان الطائفي والقومي الداخلي والتوجه نحو التوحيد بالارض والحدود التي من خلالها تتزايد اهمية موقع العراق ومن ثم تُخلق للعالم صورة براقة عن العراق وتزيد روح الاندفاع نحو نقطة الاهتمام العالمية هذه التي تتوافر بها تلك المميزات الاهم ، لهذا ان الأجابة على السؤال الذي يدور في بال كل متنبئ حول مستقبل العراق وتزايد الاهتمام الدولي فيه وبروزه كنقطة لامعة ونواة تجذب نحوها دول العالم ، يمكن الوصول اليه ، ولكن السؤال الاهم هو كيف يمكن ان نجعل هذا الامر يستمر ؟ ، لهذا سوف نتطرق الى اهم الظواهر والاحداث المحفزة والدافعة لتحقيق مشهد تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق مستقبلاً ، كالاستقرار الامني واضمحلال الحركات الانفصالية في العراق وتزايد الطلب على النفط ، اذ تعد من ابرز الامور التي ستؤدي الى تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق مستقبلاً . وهذا ماسنعكس على مستقبل السياسة الخارجية العراقي وعلى ازدهارها .

وبالتالي فانه يمكن عد تزايد التنافس الدولي على النفط العراقي العامل الاول المحفز والدافع لتحقق هذه الرؤية ، وتنطلق هذه الرؤية من خلال توقع تزايد الطلب العالمي على النفط مستقبلاً ، الأمر الذي يزيد من الاهمية الاستراتيجية للعراق بالدرجة الاولى ، بحكم ما يملكه من مخزون نفطي كبير ، و وجود مساحات واسعة من الاراضي دون استكشافات نفطية الى الان . اذ ان العراق يتمتع بقدرات نفطية ومخزون نفطي هائل يجعل دول العالم جميعها تكون انظارها موجهة نحوه ، فلديه (74) حقل نفطي مكتشف ولم يتم الاستغلال من هذه الحقول النفطية الا (15) حقلاً نفطياً ، هذا فضلا عن ان منطقة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الصحراء الغربية لم يتم اكتشافها نفطياً ومن المتوقع انها تملك من القدرات والمخزونات النفطية القدر الكبير . [1]

ويعد التنبؤ غير المتفائل حول مستقبل الصراع الدولي بسبب النفط امر ليس بالجديد ويعود الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد ادراك العالم حقيقة ان النفط مصدر طاقة قابل للنضوب وليس متجدد ، ومن هذه الحقيقة تم ادرك مستقبل الصراع الدولي عليه وخاصة في البلدان المنتجة له ومنها العراق . فالثروات والموارد الطبيعية ومن بينها النفط بالاساس ستكون اساس الصراعات والحروب بين الدول مستقبلاً وسيتم خلط هذه الحروب والصراعات مع مواضيع عرقية وطائفية ودينية من اجل قيام الحروب والوصول الى النفط ، ففي سنة 2001 صدرت دراسة مستقبلية لمفكر اسمه (كلير) توقع فيها الحروب التي ستنشأ في القرن الحادي والعشرين وقد اكد في دراسته على ان الحروب هذه ستكون من اجل هدفين اساسيين بالدرجة الاولى ، وهما النفط ومن ثم المياه ، فمع تزايد الطلب على النفط نتيجة التوسع الصناعي في الدول وزيادة السكان والحاجة المتزايدة له ومع استمرار نضوبه سيزداد التنافس عليه وخاصةً في المناطق المالكة له وبالتالي ستزداد الصراعات والتنافسات للحصول على ما تبقى منه والتحكم به من اجل ديمومة الاقتصاد والصناعة للدول الكبرى والنامية . فالقوة مستقبلاً سيتغير مفهومها وسترتبط بمستوى الناتج المحلي الاجمالي للدولة ومدى قدرتها على تأمين مصادر الطاقة . [2]

ووفق توقعات منظمة الاوبك أنه سيزداد الطلب على النفط الخام العربي بالعموم الى حوالى 110 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035 (مقارنة بمعدل الطلب الحالي على النفط البالغ 90 مليون برميل يومياً) والتزايد في الطلب سيأتي أساساً من الدول النامية ولا سيما الآسيوية منها (الصين، كوريا الجنوبية والهند) ومن المتوقع ان قطاع المواصلات وخصوصاً البري سيكون المصدر الأساس لتزايد هذا الطلب على النفط . اضافة الى انه التصنيع في الدول النامية (الذي يعتمد على وفرة مصدر النفط) يعتبر احد التطلعات لتلك الدول عالمياً اذ يوفر لها ميزتين اقتصاديتين ، الاولى تخرجها من التبعية الاقتصادية لدول العالم الاخرى والحاجة لسلعهم والثانية تزيد دخلها الوطني ، وبالتالي تركز هذه الدول على النفط كاساس لنموها و تفوقها عالمياً .[3]

فضلا عن ما تقدم ان النفط يتمتع باهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي للدول الكبرى منذ اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد اكد على ذلك الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) في عام 1977 عندما

---

[1] وليامسون موراي ، حرب العراق تاريخ عسكري ميداني يومي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2015 ، ص21 .

[2] بشار فتحي جاسم العكيدي ، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق 1991-2003 ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 71 ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2018 ، ص357

[3] صفاء حسين علي ، السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 66 ، كلية القانون ، جامعة كركوك ، 2022 ، ص332

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كان يقدم برنامجه حول تقليص استخدام الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية عندما قال : (تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب ، ان ازمة الطاقة لم تقهرنا بعد ، ولكنها ستقهرنا حتما ان لم نتخذ التدابير على الفور ..) . وهو ما أكده رأي حلفاء الولايات المتحدة الامريكية ابان الحرب على العراق عام 2003 وبقناعة تامة (ان الحرب ستكون حرب من اجل النفط) . وهو ما تم تفسيره في تقرير (واقع الاستثمار الاجنبي في العراق للعام 2009) ، اذ تم تعاقد وتنافس شركات اجنبية في العراق لاستثمار النفط وضمان تدفقه الى دولها ، اذ وفق التقرير الأخير ان تعاقد الحكومة العراقية مع شركات اجنبية لاستثمار النفط في العراق وزيادة الانتاج النفطي للوصول الى ما يقارب (6) مليون برميل في اليوم كان بهدف زيادة القدرة التصديرية للنفط لدول الخارج وزيادة الواردات الوطنية (الناتج المحلي الاجمالي للعراق) ، وقد كانت الشركة الوطنية الصينية من ابرز الشركات الاجنبية المتعاقدة في هذا المجال .[1]

أما بما يخص المحفز والدافع الثاني لتحقق مشهد تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق وسياسته الخارجية فيمكن عد تَحقُق الاستقرار الامني الداخلي والاقليمي وتراجع التدخلات الاقليمية والدولية من اهم المحفزات والدوافع الاخرى لتحقق مشهد تزايد الاهمية للعراق ، فمن خلال هذا المشهد سيكون للاستقرار الامني في الداخل العراقي وفي محيطه الاقليمي دور في رفع شان الاهمية الاستراتيجية للعراق ، فلا يمكن تصور بلد ذو اهمية استراتيجية (موارد و موقع) من دون وجود استقرار امني في الداخل وفي المحيط البيئي الاقليمي الذي يعيش فيه ، الامر الذي سيؤدي الى قلة التدخلات الاقليمية والدولية فيه وتحقيق سيادة كاملة داخل حدوده .[2]

وبالتالي ان تحقق الاستقرار الداخلي سيؤدي الى تحقق استقرار اقتصادي للمصالح الوطنية والدولية في البلد ، اذ يؤدي الاستقرار الى زيادة الاستثمارات الاجنبية للشركات الاجنبية بصورة عامة ، فمثلا بين عامي 2009–2010 عملت الشركات البريطانية للاستشارات الاستثمارية (ICA) مع الهيئة العراقية للاستثمار في تطوير وتدريب وزيادة جذب المستثمرين الى العراق بعد التحسن الامني النسبي في هذين العامين الاخيرين .[3]

ومن جانب آخر ان استقرار وعدم استقرار العراق سيؤدي في مستقبله القريب التاثير في التوازنات الاقليمية ، ولهذا تحاول في نفس الوقت اقطاب الشرق الاوسط التدخل به ، فهناك دول تتدخل لحفظ امنة واستقراره باعتبار ان استقراره هو من استقرار مصالحها وهناك دول معاكسة لتطلعات الاولى

---

[1] نزار اسماعيل الحيالي ، عبد الحميد العيد الموساوي ، العلاقات الروسية – الامريكية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية 2001 – 2008 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 1 ، كلية العلوم السياسية ، 2009 ، ص44 .

[2] رحيم علي الفوادي ، العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية الاسرائيلية بعد الحرب الباردة ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد 17 ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص79 .

[3] مجموعة باحثين ، النظرة الاسيوية نحو دول الخليج العربي ، ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاسرتراتيجية ، ابو ظبي ، 2023 ، ص 100 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ترمي للمحافظة على شكل التوازنات الاقليمية ومنع تزايد التوسع الاقليمي للطرف الاول .اذ قد اتخذت الدول الكبرى اقليمياً دوراً بارزاً في اختراق حدود العراق بعد عام 2003 وقد أدت وسائل الاعلام والعولمة والشركات متعددة الجنسيات وانتقال رؤوس الاموال (اختراق اقتصادي ثقافي اجتماعي) دور كبير في اختراق سيادة العراق وزيادة التدخلات في شؤونه الداخلية ، واصبحت سياسة العراق ومكانته تابعة الى مصالح وتحكم الدول الاخرى به اقليمياً ودولياً .[1]

على المستوى الدولي فأن تدخلات الدول الكبرى في العراق اصبحت ضمن تطلعاتها ومخططاتها المستقبلية في الشرق الاوسط ، اذ يؤكد المفكرون (ريتشارد هاس و مارتن انديك) على انه من الضروري ان تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تشكيل الامن والاستقرار في العراق لانه سيمثل حجر الاساس في الانطلاق والتفرغ و التعامل مع ايران ، خاصة بعد زيادة نفوذها في العراق واقترابها من امتلاك السلاح النووي الذي يشكل تهديد مباشر للمصالح الامريكية والوجود الخليجي والاسرائيلي بالاساس . وكما يقول المفكرون : (اذا ارادت ادارة اوباما تحقيق النجاح في الشرق الاوسط فعليها ان تتخطى مسالة العراق ، وايجاد السبل للتعامل مع ايران تعاملا بناءاً) .[2]

وهناك ايضا مفكرين غربيين يؤكدون انه من الضروري ان تستمر الولايات المتحدة الامريكية في دعم السياسين العراقين وربط الدور العراقي بالدور الامريكي والسياسة الامريكية عالمياً . ويجب عليها ان تكيف دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري في حل المشاكل العراقية وكأنها وصية عليها . فالعراق ما زال يعاني الكثير من الازمات وتحاول الولايات المتحدة الامريكية التدخل في حلها ساعية الى استقراره مع تضاؤل قبول العراق وقناعته بالمساعي الامريكية ، وبهذا ان ما يتطلبه الامر هو رسم خريطة امريكية جديدة في التعامل مع العراق والشرق الاوسط بعد فشل الطريقة الامريكية في الشرق الاوسط بعد عام 2003 وعدم تحقيق الرؤية التي كانت تهدف لها (عراق مندمج مع الرؤية الامريكية وتابع لها) .[3]

أما على الصعيد الاقليمي فأن بعض الدول الاقليمية تشعر بأن قيام دوله عراقية بدعم من الولايات المتحدة سوف يشكل خطراً عليهم وقد يؤدي الى زيادة تداعيات الحرب الأمريكية على العراق اقليميا ، ولهذا تحاول بعض الدول الاقليمية منع قيام عراق يتمتع بعلاقات دولية واقليمية جيدة وفي الوقت نفسه منع اي دعم دولي سياسي أو عسكري له . فقد نشر موقع ويكيليكس في عام 2015 ان هناك علاقات

---

[1] توماس ويلبورن ، السياسة الدولية في شمال شرق اسيا : المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان – الولايات المتحدة الامريكية ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2023 ، ص 16 .

[2] مصدر حكومي ل/موازين نيوز/:سنلجأ لروسيا والصين لتسليح الجيش العراقي ، شبكة موازين نيوز ، *2015-05-16* : http://www.mawazin.net/

[3] فهد مزبان خزار ، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية الصينية ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد 15 ، جامعة البصرة ، 2220 ، ص15 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بين السياسيين العراقيين والسفارات السعودية في دعم الحركات الارهابية والحركات المتشددة الاسلامية في العراق والنفوذ السعودي فيه .[1]

بالتالي نستنتج ان من المعوقات المهمه لتحقق مشهد تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق هو عدم تَحقُق الاستقرار الامني الداخلي والاقليمي واستمرار التدخلات الاقليمية والدولية في العراق ، اذ ان من ضروريات تحَقُق مشهد متكامل للاهمية الاستراتيجية لاي بلد يملك مقومات الاهمية الدولية والاقليمية (موارد و موقع) هو تحقيق أمن داخلي مرتبط بالضرورة بالأمن الاقليمي ، فكلما تزايد مؤشر الامن والاستقرار الخارجي والداخلي كلما تزايد مؤشر الاهمية الاستراتيجية للعراق وزادت تطلعات الدول الكبرى والاقليمية فيه ، فلا تستطيع هذه الدول تحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية دون وجود استقرار يدعم هذه التطلعات ، وهو الامر الذي نلاحظه اقليمياً ودولياً في الآونة الأخيرة ، فهناك دول تمثل عنصر داعم للاستقرار العراقي لضمان استقرار مصالحها بالنتيجة ، وهناك دول اقليمية ودولية تمثل عنصر افشال للاستقرار الداخلي والخارجي العراقي ، لافشال مصالح ومشاريع التوسع الاقليمية والدولية لدول اخرى .[2]

أما المحفز والدافع الثالث والأخير لتحقق تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق وسياسته الخارجية هو تراجع الحركات الأنفصالية وتزايد اهمية الموقع الاستراتيجي للعراق ، ففي هذا الواقع سيكون لعامل تراجع الحركات الانفصالية في العراق ونهاية اطروحة التقسيم العراقي دور في تعزيز اهمية الموقع الاستراتيجي ومن ثم تزايد الاهمية الاستراتيجية للعراق .[3]

وتظهر هذه الرؤية نتيجة تحول العراق الى دولة قوية في الداخل والخارج على الساحة الدولية ، من خلال سعي الاحزاب الداخلية الى تجاوز جميع الانقسامات الطائفية والعرقية والدينية ، والتوجه نحو دعم العراق الواحد وليس لفرد أو حزب معين ، وكذلك من خلال التراجع عن فكرة الفدرالية أو من خلال تقليل صلاحيات الاقاليم من اجل انعاش قوة المركز العراقي والتوجه الى اهداف وطنية وليس فردية ، اذ يمكن من خلال هذا توقع عراق ذو اهمية استراتيجية متزايدة في المستقبل القريب والبعيد .[4]

وان من الأمور التي يجب الأعتماد عليها في تحقيق هذه الرؤية هو الذهاب نحو فكرة (سمو الدولة) التي برزت للوجود في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ، اذ يجب ان يكون هناك ولاء تام من

---

[1] ياسر عبد الحسين ، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية : الرهان الامريكي – الروسي في عالم متغير ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد ، 2020 ، ص105 .

[2] oxford word power , English Arabic dictionary , 1998 , Helen Worn , cit , p21.

[3] ثامر كامل محمد ، تداعيات عاصفة الأبراج الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة ، دار اليازوري للطبع ، عمان ، 2022 ، ص103

[4] : Phillip J.baram , the department of state in the middle east , university of Pennsylvania press 1978 , united states of America , 1978 , p.224

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

قبل الشعب الى سلطة الدولة الحاكمة للشعب وان تكون الدولة اعلى من اي كيان أو مصالح جماعة او افراد معينين .

هذا ومن الجدير بالذكر ان من ابرز معوقات تحقيق مركز قوي يفوق قوة الاطراف والاقاليم وينأى عن بروز حركات انفصالية هو الثغرات الموجودة في الدستور العراقي للعام 2005 والتي اعطت قوة للاقاليم وادت الى اضعاف المركز العراقي في الوقت نفسه ، لهذا يجب تجاوز هذه الفقرات الموجودة في الدستور ، كالفقرة الرابعة من المادة (121) من الدستور العراقي والتي تنص على (تاسيس مكاتب للاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية) . وهو الامر الذي لا يعطي للمركز قوة في التمثيل الدبلوماسي الخارجي ، وكذلك الحال ايضاً في الفقرة الرابعة من المادة (126) من الدستور العراقي التي تنص على انه (لا يجوز اجراء اي تعديل على مواد الدستور من شانه ان ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعني وبموافقة اغلبية سكانه باستفتاء عام) . وهذا يضمن بقاء الاقاليم بسلطات قوية دون انتهاك لها او محاولة التقليل والحد منها وتقلل من سلطات المركز [1] .

اما من ابرز المعوقات للحركات الانفصالية في الداخل العراقي هو ان السعي نحو تشكيل دولة من محافظة او مجموعة محافظات (جزء من العراق) يعني انه سيحتاج الى وزارات ودوائر بمختلف اختصاصاتها وميزانية تغطي احتياجات جميع هذه المؤسسات الرسمية وهو الامر الذي سيرهق المحافظة او الدولة ، هذا بالاضافة الى حاجته الى كفاءات ادارية كبيرة وهو ما تفتقده اغلب المحافظات فهي تعيش في فشل اداري وفساد اداري ادى الى عدم اكمال وتشغيل المشاريع التنموية بشكل كامل ، وهذا يعني عدم القدرة على ادارة دولة بالكامل .[2]

ومن جانب آخر أكد (سكوت ريتر) كبير مفتشي الاسلحة النووية في العراق سابقاً ، ان فشل اسرائيل في دفع الولايات المتحدة الامريكية للحرب على ايران بدل العراق ، ادى الى اجراء تحول استراتيجي اسرائيلي بعد حرب عام 2003 في توظيف العراق كوسيلة تجعل ايران هي الهدف القادم بعد العراق وجعل العراق البوابة للتغيير في الشرق الاوسط والمنطقة . وهو ما يتم تفسيره من التغيرات التي

[1] طالب حسين حمزة ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى ، الشبكة العربية للنشر ، بيروت ، 2005 ، ص26 .

[2] عبد علي المعموري ، وسن احسان عبد المنعم ، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 23-24 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2011 ، ص17.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

حصلت في المنطقة بعد عام 2011 . ومن هنا يمكن فهم الاهمية الاستراتيجية للعراق في مدرك الدول العظمى .[1]

ومن نافلة القول انه على الرغم من تاكيد اغلب الباحثين والمحللين الاستراتيجيين والنفطيين على ان مساعي الولايات المتحدة الامريكية في الحرب على العراق هو السيطرة على النفط وعلى الرغم من سعيها الفعلي الى تطوير انتاج النفط بعد عام 2003 فانه في الحقيقة ان هناك الكثير من المشككين في هذه الاطروحة بان الولايات المتحدة الامريكية قد جاءت من اجل النفط وزيادة الانتاج النفطي واشباع السوق العالمي بالنفط وخفض سعره ، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية تحتاج الى زيادة سعر النفط لتغطية تكاليف انتاجها له ، وفي الوقت نفسه يؤكد المشككون حول هذه الاطروحة ان الولايات المتحدة الامريكية قد جاءت من اجل زيادة قواعدها العسكرية والاستراتيجية والانتشار في الشرق الاوسط والدليل على ذلك انها قد انشأت بعد عام 2003 قواعد امريكية في العراق مشابهة بالقواعد في دول الخليج ، الامر الذي يعني استهداف الموقع قبل النفط وان النفط على الرغم من اهميته فهو ياتي بالدرجة الثانية من حيث الاهداف الامريكية في العراق .

- **الخاتمة :**

واخيراً ووفق الطرح السابق يمكن القول ان المعوقات الاخيرة (الثالثة) المؤثرة والمانعة لتحقق مشهد تزايد الاهمية للسياسة الخارجية العراقية هو استمرار الحركات الانفصالية وتراجع اهمية الموقع الاستراتيجي للعراق ، فالعراق وبسبب اهمية موقعه الاستراتيجي ، اذا ما تم المحافظة على وحدة اراضيه من جانب ، وتزايد المطامع التوسعية للدول الكبرى اقليمياً ودولياً من جانب اخر ، سيكون العراق بموقعه هذا ذات اهمية متزايدة في المدرك الاستراتيجي للدول في تحقيق مصالحها التوسعية وضمان استقرار مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية واجراء التحولات الاستراتيجية في المنطقة . هذا من جانب ومن جانب العلاقات الاقليمية والدولية فانه وفق هذا المشهد من المرجح تزايد التحالفات وظهور تحالفات جديدة وتزايد العلاقات الاقليمية والدولية وزيادة التنافس الدولي لتحقيق النفوذ الى العراق والهيمنة على نفطه وموارده الطبيعية ، فتراجع كمية المخزون النفطي في العالم سيؤدي الى تزايد التوجه الدولي والاقليمي الى العراق وانشاء تحالفات وعلاقات جديدة وقديمة من اجل الوصول الى مخزونه النفطي خاصة اذا ما شهدنا عراق مستقر وتراجع واضمحلال الحركات الانفصالية وظهور ابار نفط جديدة نتيجة استئناف الاستكشافات النفطية من جديد .

[1] عبد علي كاظم المعموري ، عولمة القتل : الحضارة الامريكية الجديدة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2012 ، ص15

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0